نتاج تقليد لغوي ـ اجتماعي محض.

وبالنتيجة، لم يعد بمقدور ليوتار أن يختطّ طريقةً لمناقشة هذه القضايا بعدالة إلاّ من خلال اعتماد نظرة جمعية يحترم في ضوئها كلّ خصم اختلافَ وجهة نظر الآخر، إلى درجة تأجيل متطلّبات الحقيقة من أجل الحفاظ على هذا النمط الليبرالي من **الصلح المؤقّت** (***modus vivendi***). إنّ أية محاولة للقيام بعكس ذلك ــ كأن تقترح بأن بعض الطروحات خاطئة بشكل سافر استناداً إلى أرضيات واقعية وأخلاقية ــ يجب أن يُنظر إليها بوصفها نقلة خطابية لا ضمانات لها، مُعدّة لاحتكار الحوار وإسكات الخصم. إنّ السير في هذا الإتجاه لايطيل فقط أمد دائرة القمع والخداع ـ حتى ولو كانت تهدف إلى تكريس حقيقة تلك الإدعاءات، كما هو الحال في معسكرات الموت ــ بل تضع المرء في موقع المغلوب تجاه خصمه (مثال، فوريسون) الذي بدوره يمتنع عن اللعب حسب ماتقتضيه قواعد اللعبة. وهكذا، ومن منظور ليوتار:

ليس المؤرّخ بحاجةٍ لأن يُقنع فوريسون إذا كان فوريسون "يلعب" نمطاً آخر من الخطاب، خطاب يكون فيه الإقناع أو الحصول على إجماع بشأن واقع محدّد ليس في خطر. عندما يقرّر المؤرّخ السيرَ في هذا المضمار لابدّ وأن ينتهي به المطاف كضحية.(٥)

و لكن استنتاج كهذا يصلح فقط إذا نحن قبلنا بفرضية ليوتار الأساسية القائلة بأنّ "أنماط" أفعال الكلام المختلفة (معرفية، أخلاقية ـ سياسية، الخ) هي بشكل راديكالي محكومة بالتغاير لدرجة أنّ ادعاءاتها عن الحقيقة يمكن أن توجد فقط في حالة من الصراع المستمرّ، أو (في أحسن الحالات) في حالة من السكونية التي تؤكّد حقيقتها الإختلافية الصّرفة. إنّ مايفشل ليوتار، بالتالي، بالوصول إليه ـ لأسباب تعود لموقفه الدوغمائي مابعد الحداثي ـ هو أنه في الغالبية العظمى من هذه الحالات لايوجد ذاك الصراع بين الدوافع الناطقة باسم الحقيقة (أو المصالح المعرفية) من جهة، وبين القضايا ذات المسؤلية الأخلاقية، من جهة ثانية. إنّ وضع الأمور في نصابها ـ حسبما تمليه